

مَسْوَكَ وَأَوَّلُ مَا لَبِيتَ

استراتيجية

مجلس إدارة البورصة المصرية

للتطوير

يناير

2024

قائمة المحتويات

4	كلمة رئيس مجلس الإدارة
6	الرؤية والأهداف
7	مقدمة
9	المحور الأول الإطار العام للسوق
12	المحور الثاني الطروحات
14	المحور الثالث تطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية
16	المحور الرابع تطوير قواعد وآليات التداول
21	المحور الخامس الأسواق والأدوات المالية الجديدة
29	المحور السادس الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب والعلاقات الدولية
32	المحور السابع التكنولوجيا المالية

مجلس الإدارة



أ/ أحمد عبد الرحمن الشيخ
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية



أ/ زكية ابراهيم
وكيل المحافظ المساعد
البنك المركزي المصري



أ/ هبة الله عمر الصيرفي
نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية



أ/ رانيا يعقوب
رئيس مجلس الإدارة لشركة
ثري واي لتداول الأوراق المالية



أ/ أحمد أبو السعد
الرئيس التنفيذي لشركة
أزيموت مصر لإدارة الأصول



أ/ طارق السيد هاشم فايد
رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة



أ/ شوكت المرافي
العضو المنتدب لشركة برايم
لتداول الأوراق المالية



أ/ داليا السواح
العضو المنتدب لشركة المجموعة
المتكاملة للأعمال الهندسية



د. هاشم السيد دسوقي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
لشركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير



أ/ راندا محمد حامد
العضو المنتدب لشركة عكاظ لتكوين وإدارة
محافظ الأوراق المالية بداية من يناير ٢٠٢٤



د/ جيهان صالح
عضو من ذوي الخبرة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تزامناً مع بدء فترة رئاسية جديدة وفي ظل مواصلة الدولة المصرية العمل على إحداث تطوير شامل في منظومة الاقتصاد الوطني وآليات عمله وفقاً لرؤية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وإطلاقه «الجمهورية الجديدة» ورؤية «مصر 2030»، ووثيقة ملكية الدولة التي تضمنت نهج الدولة لتشجيع القطاع الخاص. وإيماناً بالدور الحيوي للبورصة المصرية في الاقتصاد الوطني والريادة الإقليمية منذ نحو 140 عاماً، حرصت إدارة البورصة المصرية على استمرار هذا الدور الفاعل وتطويره وفقاً



للرؤية الاستراتيجية للدولة المصرية، ومن هذا المنطلق اعتمد مجلس إدارة البورصة المصرية في 3 يناير 2024 خطته الاستراتيجية للفترة المقبلة بعد نقاشات مطولة استمرت لعدة جلسات وبعد طرح بنودها للحوار المجتمعي الفعال مع كافة أطراف منظومة سوق المال المصري، وذلك تمهيداً لبدء تطبيقها تدريجياً خلال الفترة القادمة في ضوء التطورات الاقتصادية واحتياجات السوق لتحقيق الأهداف المرجوة على المدى القصير والمتوسط، وذلك كله في إطار التنسيق والتكامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

وترنو الاستراتيجية إلى تطوير وتعزيز دور البورصة المصرية في التمويل والاستثمار للشركات التي تسعى لتمويل توسعاتها الاستثمارية والمستثمرين الساعين إلى استثمار أموالهم، بجانب كونها آلية للتسعير العادل للأدوات والأوراق المالية المقيدة بها وآلية لتسهيل تلك الأدوات، كما تهدف إلى تقديم أفضل وأحدث الأدوات المالية التي تلبي متطلبات واحتياجات كافة أطراف سوق المال، مع تعزيز فعالية وكفاءة وشفافية السوق ورفع جودة كافة عناصره لخدمة عملائه (مصريين وغير مصريين) وذلك من خلال توفير أفضل بنية بشرية وتنظيمية وتكنولوجية، سعياً لاستمرارية ريادة البورصة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

وقد راعى مجلس إدارة البورصة المصرية عند وضع استراتيجيته البناء على الإيجابيات التي شهدتها في الفترة الأخيرة من تصاعد في أحجام وقيم التداول اليومي وكذا لمؤشرات أداء السوق، مع الوضع في الاعتبار ما تمر به البورصة من تحديات خلال الأعوام الأخيرة بدءاً من أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وما تبعه من اضطرابات سلاسل الإمداد وتباطؤ الاقتصاد العالمي ورفع أسعار الفائدة العالمية، فضلاً عن الاضطرابات الجيوسياسية، وقد ألقى ذلك بظلاله على الاقتصاد المحلي، حيث شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً في معدلات التضخم وتراجعاً في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية، مع احتمالية تخفيض تصنيف السوق المصري بالمؤشرات الدولية، وعلى جانب آخر فقد تناقص عدد الشركات المتقدمة للقيود بالبورصة المصرية مع اتجاه عدد من الشركات للشطب بسبب الاستحواذ.

إن المنافسة القوية من البورصات الإقليمية لعبت دوراً في جذب الاستثمارات إلى تلك البورصات حيث تقدم تلك الأسواق حوافز ومزايا ضريبية واستثمارية مؤثرة للمتعاملين بها، وهذا قد يستدعي الاستثمار في تقديم المزيد من المزايا والحوافز الضريبية والاستثمارية حتى نتمكن من الصمود في تلك المنافسة. كما تستدعي تلك المنافسة العمل على خلق تواصل فعال بين البورصة المصرية وكافة الجهات المعنية في الدولة مع المؤسسات الأجنبية ذات الصلة خاصة تلك التي تصدر المؤشرات الدولية المدرج بها السوق المصري، وذلك لحل المشكلات العالقة وفقاً لجدول زمني محدد، وبالذات تلك المتعلقة بتشجيع عودة المستثمرين الأجانب مثل ضرورة وجود آلية معلنه لضمان أعلى مستوى ممكن من حرية حركة الاستثمارات وعوائدها من وإلى السوق كأحد أهم معايير كفاءة أسواق المال. هذا وقد عكست الاستراتيجية رؤية إدارة البورصة لتغيير الصورة الذهنية التقليدية عنها إلى صورة حديثة تتفاعل مع دورها في عصر التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والأدوات المالية غير التقليدية. إن كل ذلك يتطلب إعداد أفضل الكوادر البشرية القادرة على استخدام أحدث النظم التكنولوجية في التداول والرقابة الرشيدة ورفع جودة الإفصاح، مع الربط التكنولوجي الكامل مع كافة أعضاء البورصة المصرية الحاليين والمستهدف ضمهم، بالتزام من مع تحديث شامل للقواعد المنظمة للسوق وبما يوفر أكبر قدر ممكن من تبسيط للإجراءات وسرعة واحترافية في التعامل مع احتياجات ومقترحات أطراف السوق بما يحافظ على استقراره ومصالح كافة أطرافه.

وأؤكد أننا بمشيئة الله سنستمر في السعي الدؤوب في منهجنا لرفع كفاءة السوق والذي يعتمد على الرقابة الرشيدة ورفع جودة الإفصاح، والتواصل الفعال مع كافة أطراف السوق، ودعم شركات السمسرة والعاملين بها، وسنستمر في تطوير الأدوات المالية وآليات السوق التي تلبى احتياجات السوق وتدعم نموه، واستمرار جهود زيادة الوعي والثقافة المالية لجذب المزيد من المتعاملين وتعريفهم بحقوقهم وتفهمهم بالتزاماتهم لبناء قرارات استثمارية منضبطة. ونسأل الله العلي العظيم التوفيق والسداد.

وأختتم كلمتي بهذه الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ

النجم [٣٩-٤٠]

صدق الله العظيم

أحمد عبد الرحمن الشيخ

رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

الرؤية والأهداف

تم وضع رؤيتنا للبورصة المصرية استناداً إلى تاريخ طويل وممتد منذ عام 1883، حيث كانت السوق الرائد إقليمياً وفى مقدمة الأسواق على مستوى العالم في النصف الأول من القرن العشرين، ولم تكن البورصة المصرية رائدة فقط من حيث الإنشاء ولكن كانت في فترات سابقة مرجعاً للتشريعات المنظمة وقواعد العمل للعديد من البورصات الإقليمية.

رؤيتنا

«انطلاقاً من تاريخ طويل يمتد إلى 140 عام، تسعى استراتيجية تطوير البورصة المصرية إلى استمرارية ريادتها ووضعها التنافسي في المنطقة»

الأهداف

من خلال استراتيجية العمل ومحاورها السبع سوف نسعى إلى تحقيق عدد من المستهدفات للعمل على استمرارية الريادة والوضع التنافسي الذي يتناسب مع تاريخ ودور البورصة المصرية، وترتيب الأولويات في ضوء التطورات الاقتصادية واحتياجات السوق والمتعاملين، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:

1. تحديث الإطار التشريعي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
2. زيادة عدد الشركات المقيد أوراقها وأدواتها المالية بالبورصة المصرية خاصة الكيانات الكبرى ذات القيمة السوقية المرتفعة، من خلال حملات ترويجية تستهدف زيادة الوعي لدى هذه الشركات بمزايا القيد ودور البورصة في توفير التمويل اللازم للتوسع والنمو.
3. زيادة سيولة وعمق السوق من خلال توفير أدوات مالية جديدة وتطوير آليات التداول الحالية وفقاً لأفضل المعايير العالمية، وجذب مزيد من الاستثمارات المؤسسية.
4. توفير إطار رقابي يضمن أقصى مستوى ممكن من الإفصاح والشفافية وحماية المستثمرين.
5. تشجيع ومساعدة شركات السمسرة على تطوير بنيتها التحتية لجذب أكبر عدد من المستثمرين، وتوفير خدمات متطورة للمتعاملين تتواءم مع التطور التكنولوجي.
6. نشر الثقافة المالية وتصحيح الصورة الذهنية للاستثمار في البورصة وخاصة بين الشباب وطلبة الجامعات.

مقدمة

بالرغم من الارتفاعات التي شهدتها البورصة في الفترة الأخيرة حيث تضاعفت أحجام وقيم التداول اليومي وارتفعت مؤشرات أداء السوق لتحقيق قوماً تاريخية متتالية، إلا أن ذلك لا ينفي ما تمر به البورصة المصرية من تحديات خلال الأعوام الأخيرة بدءاً من أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات التضخم وتعاقد متتالي لأسعار الفائدة عالمياً مما أثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية في العديد من الدول الناشئة ومنها مصر بطبيعة الحال، فضلاً عن الاضطرابات التي تشهدها المنطقة مؤخراً، وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التقييم الدولية، والذي استتبع بدوره تخفيض التصنيف الائتماني لمؤسسات القطاع المصرفي والبنوك، وأخيراً خروج مصر من مؤشر (جي بي مورجان) للسندات الحكومية، والآثار السلبية لكل هذا على الاقتصاد المصري.

وقد انعكست هذه الآثار السلبية على حرية حركة دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية وعوائدها و تناقص حجم تلك الاستثمارات ومن ثم تخفيض متتالي للوزن النسبي لسوق المال المصري بالمؤشرات الدولية مثل MSCI و FTSE و S&P وإعلان عدد منها دراسة حذف السوق المصري من المؤشرات الدولية ووضع كسوق غير مصنف (Unclassified market status)، وذلك بعد أن كان للسوق المصري السابق تاريخياً في الانضمام لها على مستوى المنطقة، مما أثر سلباً على الوضع التنافسي للسوق المصري إقليمياً ودولياً.

يسعى مجلس إدارة البورصة المصرية في إطار الصلاحيات المتاحة لها وفقاً للتشريعات الحاكمة ومن خلال محاور هذه الاستراتيجية وما تتضمنه من مستهدفات ترمي إلى دعم جانبي العرض والطلب بالسوق إلى تدعيم الوضع التنافسي للبورصة المصرية، وذلك استناداً إلى توجه الدولة المصرية المحمود في السعي الدؤوب نحو التغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بصفة عامة، وبناءً على ما سبق ومن خلال الاستعانة بالخبرات المترجمة لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالبورصة المصرية تم صياغة استراتيجية واضحة تتسم بالطموح والواقعية والقابلية للتنفيذ، وتعتبر عن نبض واحتياجات المتعاملين بالسوق، وبطبيعة الحال فإن تنفيذ بنود هذه الاستراتيجية يتطلب التنسيق النام مع الهيئة العامة للرقابة المالية ومختلف المؤسسات ذات الصلة لتعبئة كافة الجهود لتحقيق مستهدفات هذه الاستراتيجية.

وعلى أن تكون الأولوية القصوى في التنفيذ لتحديث نظام التداول الذي يمثل جوهر العمل بالبورصة المصرية الذي تقادم فنياً حيث أنه بدأ العمل به منذ عام 2008 مما يستوجب تطوير شامل له ليواكب أحدث نظم التداول العالمية وما تتضمنه من أفضل الخصائص والإمكانيات.

وتتكون الاستراتيجية من سبع محاور رئيسية تتضمن ٦١ بنداً كما يلي:

المحور الأول: الإطار العام للسوق ويتضمن عدد 9 بنود.

المحور الثاني: الطرقات ويتضمن عدد 5 بنود.

المحور الثالث: تطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية ويتضمن عدد 9 بنود.

المحور الرابع: تطوير قواعد وآليات التداول ويتضمن عدد 19 بنداً.

المحور الخامس: الأسواق والأدوات المالية الجديدة ويتضمن عدد 5 بنود.

المحور السادس: الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب والعلاقات الدولية ويتضمن عدد 11 بند.

المحور السابع: التكنولوجيا المالية ويتضمن عدد 3 بنود.

المحور الأول: الإطار العام للسوق

يتضمن هذا المحور عدد من المقترحات الرئيسية التي نرى العمل عليها لتطوير وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للسوق ويعد هذا المحور أساسياً وتمهيدياً لتحقيق مستهدفات باقي المحاور، ومن أهم هذه المقترحات ما يلي:

1. التنسيق مع كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار لتبسيط إجراءات زيادات رؤوس أموال الشركات المقيدة سواء النقدية أو المجانية وعلى الأخص:
 أ. اختصار المدد الزمنية لكل مراحل الإصدار.
 ب. تبسيط وتنقيح المستندات المطلوبة ووضع جدول زمني معلن لإنهاء الإجراءات.

2. دراسة تخفيض فترة الاكتتاب في زيادة رؤوس الأموال لتكون بحد أدنى عشرة أيام، وبالتالي تخفيض فترة تداول حقوق الاكتتاب منفصلة إلى سبعة أيام.

3. دراسة إتمام عملية الاكتتاب في زيادات رؤوس أموال الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية وكذلك الشركات الراغبة في الاكتتاب الأولي من خلال البورصة المصرية استيفاءً لشروط القيد بالسماح بتسجيل أوامر طلبات الاكتتابات في رؤوس الأموال لتلك الشركات من خلال سوق العمليات الخاصة بالبورصة المصرية والتنسيق مع بنوك تلقي الاكتتابات وشركة مصر للمقاصة في هذا الشأن.

ويمكن استخدام ذات الآلية لتسهيل الاكتتاب في شركات المشروعات القومية الكبرى لتسهيل وتيسير الاكتتاب والقيود الفوري بالبورصة المصرية لأسهم تلك الشركات وإتاحتها مباشرة للتداول.

4. التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لزيادة نسبة الحد الأدنى – من المبالغ المخصصة للاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية خاصة الأسهم – لدى الصناديق الخاصة والهيئات والمؤسسات مثل البريد والأوقاف والتأمينات وصندوق حماية المستثمر وغيرها من المؤسسات، وذلك وفق المعدلات والمعايير المطبقة عالمياً ومن خلال مديري استثمار محترفين.

5. الاستمرار في التنسيق مع البنك المركزي المصري وسائر الجهات المعنية بالدولة لعقد اجتماعات دورية للتواصل المباشر مع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة (خاصة الجهات التي تصدر المؤشرات الدولية المدرجة بها البورصة المصرية) للتعرف على مشاكلهم والعمل على حلها، لضمان أعلى مستوى من حرية دخول وخروج الاستثمارات وعوائدها.

6. التنسيق مع الجهات المعنية لبحث جميع التشريعات والقرارات التي تضع قيوداً على تملك مشروعات في مجالات بعينها لتوحيد نسب التملك التي تتطلب الحصول على موافقات مسبقة سواء نسبة 10% أسوة بالتعامل على أسهم الشركات المالية غير المصرفية وأسهم البنوك وأسهم شركات التأمين، أو نسبة 25 % كنسبة حاکمة تتطلب إفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وفق ضوابط الاستحواذ، والإعلان عن تلك النسب وعن المستندات والإجراءات والمدة الزمنية المطلوبة للحصول على الرد سواء بالموافقة أو الرفض في ضوء تقييم الجهات المعنية، وتوحيد جهة تلقي طلبات الاستحواذ تلك في ضوء التنسيق الذي تم بين البورصة المصرية والهيئة العامة للاستثمار.

7. تعديل قواعد العضوية بما يسمح بضم الشركات التي تزاوّل الأنشطة ذات الارتباط بالتداول بالبورصة مثل شركات إدارة المحافظ والصناديق، وشركات ترويج وتغطية الاكتتابات تحت مسمى أعضاء مشاركون وتعديل التصنيف الحالي ليكون بمسمى أعضاء عاملون ويضم:

أ. شركات السمسرة المصرح لها بمزاولة بعض أو كل الأنشطة والآليات المتخصصة.

ب. شركات السمسرة غير المصرح لها بأي من الأنشطة المتخصصة.

ج. أمناء الحفظ

د. المتعاملون الرئيسيون وغير الرئيسيون

وأعضاء مشاركون وتكون العضوية اختيارية لهم وبالتزامات أقل، ويضم الأنشطة ذات الارتباط غير المباشر بالبورصة المصرية من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مثل:

أ. مديري الاستثمار (شركات إدارة المحافظ والصناديق).

ب. شركات خدمات الإدارة.

ج. شركات ترويج وتغطية الاكتتابات.

8. تعديل تشكيل مجلس إدارة البورصة المصرية فيما يخص الأعضاء المنتخبين باشتراط ألا يقل عدد ممثلي شركات السمسرة عن عضوين، وعضو عن مديري المحافظ والصناديق، وعضو عن أمناء الحفظ والمتعاملون الرئيسيون، وعضو عن الشركات المقيدة بالسوق الرئيسي، وعضو عن شركات سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تعديل المجمع الانتخابي ليكون فقط من الجهات الأعضاء بالبورصة المصرية، وبصفة عامة ألا يكون المجمع الانتخابي مرتبط بالفئات الانتخابية.

9. تقديم مقترح للهيئة العامة للرقابة المالية بتشكيل لجنة من الخبراء المهنيين لإعادة صياغة وإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وكافة القرارات الصادرة نفاذاً لهما نظراً لكثرة التعديلات التي تمت خلال السنوات الماضية منذ إصداره عام 1992، على أن ينص فقط في القانون واللائحة التنفيذية على الإطار العام بشكل مبسط دون الخوض في تفاصيل ومستندات ونواحي إجرائية وترك التفاصيل لمجلسي إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية حسب الأحوال لتوفير المرونة الكافية خاصة فيما يتعلق بالمستندات والإجراءات المطلوبة.

المحور الثاني: الطروحات

تعتمد معدلات السيولة في السوق وهي أحد أهم معايير كفاءة أسواق المال على قوة وتنوع جانب العرض المتمثل في الأوراق والأدوات المالية المتداولة سواء للشركات التي يتم قيد أسهمها لأول مرة وطرح أسهمها للتداول، أو من خلال قيام الشركات المقيد لها أوراق مالية بطرح أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها، لذا فإن زيادة الطروحات أحد أهم محاور استراتيجية التطوير لما لها من تأثير مباشر على السوق وكفاءته، ولتحقيق مستهدفاته فإنه سوف يتم العمل على:

10. التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة المالية لبحث امكانية منح مزايا وحوافز ضريبية لمدة محددة من تاريخ طرح الشركات ما لا يقل عن 20% من رأس مالها للتداول في طرح عام بالبورصة المصرية خاصة الشركات التي تصدر إنتاجها للخارج أو التي تنتج منتجات بديلة للمستورد، حيث أن قيد وطرح وتداول أسهم هذه الشركات بالبورصة المصرية يتيح لها فرصة أكبر في الحصول على التمويل المطلوب وبتكلفة مناسبة مما يساعدها على النمو والتوسع في الإنتاج وفى تشغيل العمالة ودعم الاقتصاد المصري بصفة عامة.

11. التواصل مع المساهمين الرئيسيين في الشركات المقيد لها أسهم بالبورصة المصرية خاصة الحكومية منها لتشجيعهم على طرح حصص إضافية لزيادة معدلات السيولة والتداول على أسهم تلك الشركات بما يساعد مستقبلاً في قدرتها على الحصول على تمويل من خلال البورصة المصرية للتوسع في نشاطها.

12. التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإعادة إصدار ضوابط الطروحات خاصة فيما يتعلق بآليات الطرح الخاص وإجراءات نشرات الطرح لحصص إضافية لشركات تم طرحها من قبل، وكذا إتاحة إدراج أوامر الطروحات الخاصة لجميع شركات السمسرة التي لديها عملاء مستوفين لشروط الطرح، تشجيعاً لمزيد من المنافسة ولجذب أكبر قدر من العملاء نتيجة مشاركة أكبر عدد من شركات السمسرة.

13. التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإعداد سجل لمديري الطرح ومستشاري الطرح المؤهلين وفق معايير تتضمن التراخيص الممنوحة لهم والخبرات السابقة وعدم وجود مخالفات، وذلك بهدف رفع كفاءة عملية الطروحات.

14.التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لمخاطبة الجهات المعنية بالطروحات الحكومية لتصنيف وتقسيم الشركات المدرجة ضمن خطة الطرح إلى فئات متجانسة إما حسب القطاع (النشاط) أو حسب العملاء المستهدفين بالطرح، وتوزيع تلك الفئات على مديري الطرح من ذوي سابقة الأعمال القوية بما يتيح فرصة أكبر للتخصص والتجانس والدراسة والتسويق في ظل الوقت المتاح للتنفيذ، سواء تم البيع من خلال طرح عام أو خاص أو مشترك أو بمشاركة مستثمرين إستراتيجيين من خلال زيادات رؤوس أموال.

المحور الثالث: تطوير قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية

نظراً لكثرة التعديلات التي تمت على قواعد القيد خلال الفترة التالية لإصدار النسخة الأخيرة منها عام 2014، فإنه يتم بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية إعادة صياغة شاملة وإعادة إصدار لقواعد القيد بالبورصة المصرية بعد دمج الإجراءات التنفيذية بالقواعد بما يضمن التحديث ووفق إحتياجات السوق المصري وأفضل الممارسات الدولية وتوفير أفضل حماية للمتعاملين وتبسيط الإجراءات ومعالجة المشاكل الحالية، ويتضمن هذا المحور بيان بالموضوعات الرئيسية المطلوب تعديلها ضمن قواعد القيد ما يلي:

15. وضع مهلة زمنية للشركات المقيدها لها أوراق مالية بالسوق الرئيسي والتي يقل رأسمالها عن الحد الأدنى المطلوب لزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى للقيد بالسوق الرئيسي (والبالغ حالياً 100 مليون جنيه).

16. وضع حد أقصى لمدة قيد الأوراق المالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة لتُنقل خلالها للسوق الرئيسي أو تشطب، وعلى أن يشترط للقيد بالسوق أن تتضمن الخطة المقدمة من الشركة عند القيد استيفائها لشروط القيد بالسوق الرئيسي خلال فترة من 3 إلى 5 سنوات حسب طبيعة النشاط، على أن يتم نقل قيد الشركة للسوق الرئيسي تلقائياً في حالة تخطى رأسمالها 100 مليون جنيه، ووضع حد أدنى لقيد الشركات في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة يبلغ 25 مليون جنيه، حيث أن متوسط رأس مال آخر ثلاث شركات تم قيدها وآخر ثلاث شركات تقدمت بأوراق القيد حوالي 47 مليون جنيه، مع إعطاء مهلة زمنية لمدة محددة يتم الإعلان عنها للشركات المقيده لتوفيق أوضاعها وفقاً للحد الأدنى المقترح.

17. إلزام الشركة الراغبة في زيادة رأس مالها عند عرض قرار الزيادة على الجمعية العامة أن يكون مصحوباً بدراسة جدوى عن استخدامات قيمة الزيادة والعوائد المتوقعة على الشركة والمساهمين، كما تلتزم الشركة بأن تعرض سنوياً على الجمعية العامة تفاصيل استخدام حصيلة الزيادة ولحين الانتهاء من تنفيذ الخطة الاستثمارية، وعلى أن يتم عرض أي انحراف في الخطة الاستثمارية التي تم اعتمادها سابقاً على الجمعية العامة، كما يتضمن العرض أسباب الانحراف عن المخطط وكيفية التصويب، وذلك للتحقق من استخدام تلك الأموال في أفضل استثمار لها وفق الخطة المعلنة من السلطة المختصة بالشركة والضوابط التشريعية الحاكمة.

18. إجراء التعديل التشريعي المطلوب لوضع حد أقصى للقيمة الإسمية للأسهم بتضمين القواعد شرط كون القيمة الإسمية لجميع الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية لا تزيد عن جنييه واحد على الأكثر وإعطاء مهلة لإتمام ذلك، دعماً للسيولة وللتغلب على حالات التلاعب التي قد تحدث بناء على تسريب أخبار حول التجزئة ثم العدول عنها، ويمكن النظر في بعض حالات الاستثناء لمدة محددة وفقاً لمبررات تقبلها البورصة المصرية، ويكون الأولوية للأسهم ذات القيمة السوقية التي تزيد عن متوسط القيمة السوقية للقطاع المنتمية إليه الشركة.

19. عدم إعمال شرط استمرار توافر نسبة الحد الأدنى من الأسهم حرة التداول والحد الأدنى من عدد المساهمين كشرط لاستمرار القيد وحتى لا يضار حملة الأسهم من الشطب لعدم استيفاء هذا الشرط لاستمرار القيد، وعدم إلزام المساهمين الرئيسيين بالبيع لاستيفاء الحد الأدنى المشار إليه إلا إذا ثبت أنهم أو بعضهم قد ترتب على شرائه انخفاض نسبة الأسهم حرة التداول مثل حالات المنافسة على الاستحواذ بين بعض المساهمين بالشراء من السوق مما يترتب عليه انخفاض نسبة وعدد الأسهم حرة التداول وبحث وضع شرط لقيام هؤلاء المساهمين أو المساهمين المالكين لنسبة محددة (5% مثلاً) متضامين بالبيع بالنسبة والتناسب لاستيفاء تلك النسبة متى انخفضت بدلاً من الشطب.

20. أن ينص ضمن قواعد القيد على وجوب عرض المخالفات والتدابير الموقعة على الشركة دورياً على مجلس إدارة الشركة، وكذا على الجمعية العامة للشركة في أول انعقاد لها وأن يتضمن العرض بيان المخالفات التي نسبت للشركة مع تحديد المسئول التنفيذي عن تلك المخالفات وأسباب ذلك وضوابط الرقابة الداخلية لدى الشركة التي تكفل عدم التكرار.

21. سرعة تفعيل سجل مسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة ووضع دليل مهام عمل استرشادي لمديري علاقات المستثمرين، وتنظيم عملهم ضمن قواعد القيد، مع استمرار الدورات التدريبية الخاصة بهم لضمان توافر أقصى قدر من التأهيل المهني المطلوب لزيادة كفاءتهم للقيام بالمهام الموكلة إليهم.

22. إعادة فحص وتقييم أداء كافة الرعاة الرسميين ووكلاء القيد وتحديث السجل الخاص بكل منهم لدى البورصة المصرية، وتنظيم عملهم ضمن قواعد القيد.

23. العمل على قيد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة بالبورصة المصرية التي تجيز التشريعات الحاكمة قيدها، ودراسة السماح بتسجيل أوامر الاكتتاب والاسترداد من خلال أنظمة البورصة المصرية (خاصة وثائق صناديق الذهب).

المحور الرابع: تطوير قواعد وآليات التداول

تطوير آليات التداول بالسوق لمساعدة المستثمرين على تطبيق سياسات استثمارية تتناسب مع طبيعتهم ومدى قدرتهم على تحمل المخاطر، وذلك من خلال:

24. تحديث نظام التداول بالبورصة المصرية – الذي بدأ العمل به منذ عام 2008 – وفق أحدث النظم العالمية وتحديث خصائص التعامل وفق أفضل الممارسات الدولية وبما يتفق مع التشريعات الحاكمة للسوق المصري، مع إعطاء هذا البند الأولوية القصوى في تنفيذ بنود هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال السير قدماً في الخطوات التنفيذية التالية:

أ. دراسة أفضل نظم التداول المطبقة عالمياً.

ب. مقارنة الخصائص المتوفرة في النظام الحالي والنظام الجديد لضمان أن النظام الجديد يقوم بتوفير الآليات والخصائص الأفضل عالمياً والتي تتناسب مع تشريعات السوق المصري.

ج. المفاضلة بين النظم التي توفرها الشركات العالمية والاختيار بينها.

د. بدء التطبيق والتدريب تمهيداً للتشغيل الفعلي.

25. تحديث منظومة الرقابة على التداول من خلال تطوير نظم الرقابة على التداول المعمول بها حالياً ودمجها في نظام واحد متكامل واستحداث آلية للربط بطريقة أكثر تكاملاً بين قطاعات الإفصاح والعضوية والرقابة على التداول.

26. مراجعة ضوابط حساب سعر الإقفال اللحظي وجلسة مزاد سعر الإقفال اليومي وفترة التنفيذ التالية في ضوء التطبيق الفعلي خلال الفترة الماضية وأفضل الممارسات العالمية وتفعيل خصائص جديدة منها السماح بتسجيل أوامر يتم تنفيذها بسعر الإقفال اليومي بعد تحديده (Market at Close).

27. إعادة دراسة وحدة المزايدة المتبعة حالياً لكل سهم، لتكون نسبة مئوية من سعر السهم بالسوق، بحيث يتم تخفيض وحدة المزايدة في حالة نتج عنها تحريك السعر بنسبة تؤثر سلباً على سيولة التداول (نسبة 5% على سبيل المثال)، وذلك لزيادة عمق السوق بما يسمح بأكبر قدر من تلاقي قوي العرض والطلب.

28. تعديل آلية الاقتراض بغرض البيع لتكون من خلال وعاء إقراض موحد لدى شركة الإيداع المركزي.

29. السماح لشركات السمسرة المرخص لها بنشاط السمسرة في السندات الحكومية بتداول أدوات الدين الحكومية من سندات وأذون الخزانة لكافة فئات المستثمرين المصريين وغير المصريين بالبورصة المصرية، لإيجاد طلب إضافي عليها وزيادة أحجام وقيم تداول هذه الأوراق المالية من خلال البورصة المصرية.

30. السماح لشركات السمسرة وشركات إدارة المحافظ بالتداول باسم ولحساب عملائها في الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصات الأجنبية المنضمة ضمن اتحاد دولي أو إقليمي تشارك به البورصة المصرية وتخضع لرقابة هيئة رقابية تماثل في صلاحيتها هيئة الرقابة المالية المصرية بالضوابط الكفيلة بالتحقق من مصدر وحصيلة النقد الأجنبي المرتبط بتلك التعاملات من خلال الجهاز المصرفي المصري بدلاً من لجوء بعض الشركات المرخص لها في مصر لإنشاء فروع لها في دول أخرى تنفذ من خلالها تعاملات عملائها خارج مصر، أو ترك المجال لكيانات غير مرخص لها وغير خاضعة لرقابة جهة أو هيئة رقابية.

31. تحديث وإعادة إصدار قواعد تسجيل العملاء بالبورصة المصرية لتسهيل الإجراءات واتساقاً مع أفضل الممارسات من واقع التطبيق العملي لجذب أكبر عدد من المتعاملين وتوحيد جهة إيقاف وتنشيط الأكواد آلياً من خلال النظم المعمول بها بالبورصة المصرية.

32. تطوير نظام آلي لتعاملات شهادات الإيداع والربط مع شركة مصر للمقاصة ومع شركات السمسرة وأمناء الحفظ لميكنة الإجراءات وتسهيل التعامل، وتطوير قواعد التعامل على شهادات الإيداع.

33. إعادة إصدار قواعد عمل لجنة العمليات بعد تطويرها وتحديثها لتناسب مع المستجدات والتطورات، حيث سبق إصدارها من نحو ٢٠ عام، وتعديلها وتحديثها في ضوء التطبيق العملي والخبرات المتراكمة وعلى أن تتضمن ضوابط جديدة لإعادة التداول للأسهم التي لا تتداول لفترات طويلة واتخاذ ما يلزم بما في ذلك تحريك الحدود السعرية وصولاً لسعر التوازن من جانبي العرض والطلب وبما يحقق تلاقي السعر بين طرفي التعامل، ووضع حدود دنيا وقصى للتداول سواء عند تحريك الحدود السعرية أو في حالة الطروحات الجديدة على أن يكون السعر المرجعي للطروحات الجديدة هو سعر تنفيذ الطرح، وفي الحالات الأخرى يمكن للجنة وضع سعر فتح استرشادي (سعر مرجعي).

34. إعادة تقسيم الأسواق وتوحيد معايير الإدراج بقوائم الأسهم المعمول بها حالياً مع معايير الإدراج بمؤشرات أسعار الأسهم لتكون كما يلي:

- سوق الأسهم الأكثر نشاطاً هي ذاتها قائمة مؤشر البورصة المصرية «EGX100» ويضاف إليها وثائق الصناديق المتداولة لمؤشر البورصة المصرية الرئيسي «EGX30» ويسمح عليها بمزاولة التداول ذات الجلسة والجلسة التالية ويسمح عليها بمزاولة عمليات الشراء بالهامش وقبولها كضمان لتمويل عمليات الشراء بالهامش حتى 100% ويسمح بالاقتراض بغرض البيع على أسهم مؤشر «EGX30»، ووثائق الصناديق المتداولة للمؤشر.
- سوق الأسهم متوسطة النشاط وهي غير المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX100 وغير مدرجة بالقائمة «د» الحالية ويسمح عليها بمزاولة التداول في ذات الجلسة والجلسة التالية ويسمح عليها بمزاولة عمليات الشراء بالهامش وقبولها كضمان لتمويل عمليات الشراء بالهامش حتى 70%.
- سوق الأسهم غير النشطة وفق قواعد الإدراج بالقائمة (د) الحالية وتكون هذه القائمة غير مسموح عليها الشراء بالهامش والاقتراض بغرض البيع والتداول في ذات الجلسة ويحرج أيضاً في هذا السوق الأسهم التي تشهد تقلبات سعرية حادة غير مبررة مع تزايد مطرد في قيمة الهامش عليها بدلاً من فرض عليها حدود سعرية 5%.
- قائمة أسهم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم داخلياً إلى قائمة «تميز» ويسمح عليها بمزاولة التداول في ذات الجلسة والجلسة التالية ويسمح عليها بمزاولة عمليات الشراء بالهامش وقبولها كضمان لتمويل عمليات الشراء بالهامش حتى 40%، وقائمة تضم باقي أسهم هذا السوق ولا يسمح عليها بمزاولة عمليات الشراء بالهامش والاقتراض بغرض البيع والتداول في ذات الجلسة.

ويُلغى ما دون ذلك من تقسيمات وعلى الأخص ما يتداول وفق حدود سعرية 5% وما يتداول يومين فقط في الأسبوع فيدرج ضمن سوق الأسهم غير النشطة.

وتعتبر الأسهم نشطة متى كانت مدرجة بسوق الأسهم الأكثر نشاطاً أو سوق الأسهم متوسطة النشاط.

35. السماح لجميع الأسهم عدا الأسهم المدرجة بسوق الأسهم غير النشطة بالتداول في ذات الجلسة (T+0) والجلسة التالية (T+1) تماشياً مع الممارسات الدولية بفصل التسوية النقدية عن الورقية وتطوير قواعد التداول في ذات الجلسة والجلسة التالية لها.

وأن يكون على كل شركة مسجلة دراسة مخاطر السوق ومخاطر الأوراق المالية ومخاطر تعاملات العميل، وعليها التحقق من قدرة العميل على الوفاء بقيمة مشترياته في التوقيت المحدد للتسوية وتكون ضامنة في أموالها الخاصة لسداد ثمن الأوراق المالية التي قامت بشرائها لحساب عملائها وفق حكم المادة 262 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

36. دراسة تعديل معايير مؤشرات البورصة المصرية، خاصة مؤشر EGX70 و مؤشر «تميز» لتوفير قدر أعلى من السيولة للأوراق المالية المدرجة بهم.

37. دراسة تطوير تداول الأوراق المالية غير المقيدة للسماح بتداول المدرجة منها بنظام الإيداع المركزي من خلال آلية القبول الآلي للأوامر بالمزايدة على غرار سوق الأوامر الحالي وإعادة تنظيم هذا السوق ليصبح سوقاً موازياً لتداول الأوراق المالية غير المقيدة لتوفير آلية للتسعير وتوفير السيولة وزيادة عدد مساهمي تلك الشركات للتشجيع على القيد بالبورصة المصرية متي استوفت شروط القيد.

يُسمى «السوق التمهيدي» أو «سوق تنمية» ووضع قواعد إدراج للتداول به بناءً على طلب الشركة المصدرة ويمكن للبورصة المصرية الإدراج المباشر فيه خاصة لما يتم شطبه إجبارياً من البورصة المصرية لتسهيل تخارج من يرغب، وذلك كله بمراعاة عدم التأثير سلباً على القيد بالبورصة المصرية من خلال وضع ضوابط خاصة لعمل هذا السوق خاصة فيما يتعلق بطريقة المزايدة وعدد أيام التداول أسبوعياً، مع وضع حد أقصى للكمية والقيمة للعمليات (مثل نسبة محددة من عدد الأسهم المصدرة وقيمة محددة للعمليات).

38. يتم عرض العملية أو مجموعة العمليات المرتبطة التي تبلغ كميتها نسبة مئوية محددة من رأس المال أو قيمة محددة أيهما أقل على اللجنة المختصة قبل التنفيذ وذلك بالنسبة للأوراق المالية غير المقيدة.

39. يكون التداول على الأوراق غير المودعة مركزياً من خلال سوق الصفقات شريطة تقديم ما يفيد التقدم بطلب القيد لدى شركة الإيداع والقيد المركزي وسداد مقابل القيد، ويتم إصدار إثبات الملكية من قبل البورصة المصرية خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التنفيذ.

40. مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية للنظر في تخفيض مقابل الخدمات السنوية للقيد المركزي بنسبة لا تقل عن النصف لتشجيع الشركات على القيد بنظم الحفظ المركزي للتغلب على مشاكل الصكوك والشهادات المادية.

41. إتمام التسوية النقدية عن طريق شركة مصر للمقاصة للعمليات المنفذة على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية والمودعة مركزياً لدى شركة مصر للمقاصة.

42. تحديث دليل التداول بإضافة آخر المستجدات وإضافة ملحق بأهم القيود التشريعية على التداول.

المحور الخامس: الأسواق والأدوات المالية الجديدة

يتضمن هذا المحور العمل على توفير أسواق وأدوات مالية جديدة تلبي كافة احتياجات المتعاملين، ومستويات تقبل المخاطر لزيادة عمق السوق وتعظيم العائد للمتعاملين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار التوقيت المناسب في ضوء المستجدات والتطورات واحتياجات السوق والمتعاملين، هذا إلى جانب تنشيط البورصة السلعية بإضافة سلع جديدة وتطوير آلية عملها بالتنسيق مع مجلس إدارتها.

ويستهدف هذا المحور العمل على:

- إصدار مؤشر الشريعة.
- سوق الكربون الأفريقي الطوعي.
- سوق المشتقات المالية.
- سوق الحصص العقارية.
- تنشيط البورصة السلعية.

أولاً: إصدار مؤشر الشريعة

43. إصدار مؤشر يتفق وأحكام الشريعة وإصدار وثائق صندوق متداولة للمؤشر ETFs كأداة مالية جديدة لجذب شرائح من مستثمري هذه الأدوات المالية.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير البديل الاستثماري المناسب للمستثمرين الباحثين عن وعاء استثماري يتوافق مع أحكام الشريعة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

تتكون عملية اختيار الأسهم المكونة للمؤشر من عدة مراحل بحيث يتم الأخذ في الاعتبار إستبعاد الشركات التي ينص غرضها ونشاطها الرئيسي على مزاوله نشاط غير متوافق مع أحكام الشريعة.

بالإضافة إلى بعض المعايير المالية والخاصة بنسب الاقراض والاقتراض والنقدية طبقاً لما هو متعارف عليه بالمنهجيات المتبعة لأحكام الشريعة فضلاً عن بعض معايير السيولة والتداول التي تضمن نشاط الشركات المدرجة بالمؤشر.

وجاري دراسة بعض المشروعات المرتبطة بالمؤشر منها:

1. إصدار وثائق متداولة للمؤشر (ETFs).
2. أن يتاح لمديري الاستثمار إمكانية تتبع المؤشر ومنهجيته والاستثمار وفق هذه المنهجية المتبعة به دون إلزامهم بتشكيل مجلس شريعة Shariah Board متخصص لدي كل مدير استثمار.

ثانياً: سوق الكربون الأفريقي الطوعي AFRICARBON

44. تأكيداً على مكانة البورصة المصرية الرائدة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وبناءً على ما أعلن على هامش استضافة مصر لمؤتمر قمة المناخ COP27، فقد أعلنت البورصة المصرية في 30 نوفمبر 2023 عن إنشاء وجاهزية أول سوق طوعي للكربون في أفريقيا، وذلك في خطوة تاريخية جديدة لتدعم منهج الاستدامة الذي بدأ بالبورصة المصرية في العام 2010 بتدشين مؤشر البورصة المصرية للاستدامة «S&P/EGX ESG»، لتصبح البورصة المصرية أول سوق أوراق مالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وثاني سوق ناشئ على مستوى العالم يدشن مؤشر للاستدامة.

مميزات السوق وخصائصه

1. سوق منظم يسمح بتداول شهادات الكربون، وفق قواعد وإجراءات محددة ومعلن عنها.
2. يوفر الموقع الإلكتروني منصة متطورة لعرض المشروعات التي صدرت لها شهادات، والذي تم تطويره ذاتياً لدى البورصة المصرية.
3. يوفر نظام التداول الخاص بالسوق عدداً من آليات التداول سواء مزاد البيع/الشراء، أو الصفقات الخاصة التي تتم بالاتفاق بين البائع والمشتري أو التداول المستمر، وكذلك نظام لتسوية العمليات المنفذة، والذي تم تطويره من خلال الذراع التكنولوجي للبورصة المصرية شركة مصر للنشر المعلومات (EGID).

الأهداف

1. توفير أداة مالية جديدة لخلق فرص استثمارية متنوعة للمشاركين في السوق.
2. تشجيع الحد من الانبعاثات المحلية من الغازات الدفيئة.
3. رفع مستوى الوعي لمخاطر تغير المناخ مجتمعياً وخاصة لدى الشركات التي تصدر غازات دفيئة.
4. مساعدة الشركات على مزيد من استدامة تصدير منتجاتها في ضوء تزايد اشتراطات خفض الانبعاثات لدى الأسواق المختلفة.
5. تحفيز المشاركين في السوق على دمج مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية «ESG» في استراتيجياتهم الاستثمارية.

والانطلاق الفعلي للسوق متوقف على توافر جانبي العرض والطلب والانتهاج من الإطار التشريعي وحصول الشركات والجهات العاملة على التراخيص المطلوبة، ولذلك فإنه جاري العمل حالياً بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية على:

1. السماح لشركات السمسرة بالوساطة في تداول الشهادات باعتبارها أداة مالية، ووضع الإطار المنظم لعمل وكلاء التسويق من الكيانات أو الأشخاص ممن لديهم الخبرة والمعرفة الكافية للمساهمة في توفير جانبي العرض والطلب، بالشكل الذي سوف يسهم في زيادة التعاملات في السوق.

2. تنظيم عملية قيد وإدراج الشهادات وإتاحتها للتداول كأداة مالية.

3. اعتماد قواعد التداول والمقاصة والتسوية.

4. الترخيص لشركة تسويات لتسوية العمليات الخاصة بشهادات الكربون.

5. إصدار معايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

6. الترخيص لجهات السجلات وجهات التحقق والمصادقة.

7. دراسة تدشين مؤشرات للشركات منخفضة الانبعاثات عقب تفعيل السوق وتوافر كم مناسب من شهادات الكربون.

ثالثاً: سوق المشتقات المالية

45. دراسة تفعيل سوق للمشتقات المالية، وفي خطوة مهمة لتفعيل سوق المشتقات ولحين جاهزية أطراف السوق، تم تأسيس شركة تسويات لخدمات التقاص. والانطلاق الفعلي للسوق يتوقف أيضاً على الانتهاء من الإطار التشريعي وقيام شركات السمسرة وأعضاء التسوية بالحصول على التراخيص المطلوبة وتوفير البنية التحتية ونظم إدارة المخاطر لديهم بما تكفل قدرتها على العمل، ولذلك جاري العمل بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية على ما يلي:

1. وضع واعتماد قواعد التداول والتسوية للمشتقات.

2. الترخيص لشركة تسويات لخدمات التقاص بمزاولة النشاط.

3. تجهيز نظم التداول ونظم التسوية.

4. التواصل مع كافة الأطراف خاصة شركات السمسرة والبنوك للتقدم إلى الهيئة العامة للرقابة المالية للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط في سوق المشتقات سواء كوسطاء تداول أو أعضاء تسوية، وتجهيز كافة متطلبات البنية التحتية والنظم التكنولوجية ونظم إدارة المخاطر والكفاءات البشرية المطلوبة لمزاولة النشاط لدى هذه الشركات.

5. التفاوض مع عدد من البنوك والمؤسسات المالية كمساهمين في رأس مال شركة تسويات.

ونظراً لحاجة سوق المشتقات لقدرات مالية لجذب كفاءات وخبرات كبيرة، جاري دراسة البدائل المختلفة بأن يكون تداول المشتقات من خلال البورصة المصرية مباشرة أو من خلال شركة منفصلة تساهم فيها البورصة المصرية وتساهم فيها البنوك وجهة ذات خبرة في تداول المشتقات، أو الترخيص لشركة تسويات لخدمات التقاص بالقيام بعملية التداول بجانب مهام التسوية إذا ما جاز حصولها على ترخيص التداول.

رابعاً: سوق تداول الحصص العقارية:

46. تعمل البورصة المصرية على إنشاء سوق خاصة لتداول ونقل ملكية حصص للأصول العقارية ويعتمد ذلك على إصدار وثائق تُعد أداة مالية قابلة للتداول وتمثل كل وثيقة حصة على المشاع في أصل عقاري وتوازي وحدات متريّة، يعتبر هذا السوق منصة تجارية تُمكن المستثمرين والشركات من شراء وبيع حصص صغيرة على المشاع في أصول عقارية، ومن المتوقع أن يحقق هذا السوق تكامل مع الأسواق العقارية التقليدية ووسائل الاستثمار العقاري ومنها صناديق الاستثمار العقاري، حيث توفر فرصاً للتداول اللحظي والاستثمار الأكثر سيولة في قطاع العقارات.

مزايا تداول الحصص العقارية

- 1. تحفيز الاستثمار في السوق العقاري:** وذلك في ضوء أن تنوع العقارات في مصر ما بين عقارات تستخدم للسكن، وعقارات تستخدم للغرض التجاري والإداري والفندقي، وفي ظل ارتفاع أسعار هذه العقارات؛ فإنها قد تعاني من الركود، حيث إن طبيعة الاستثمار العقاري ذات القيمة المالية المرتفعة أصبحت تشكل حاجزاً كبيراً أمام العديد من المستثمرين، وهو ما يهدف هذا المشروع إلى مواجهته من خلال تجزئة العقار إلى حصص عقارية متساوية وبقيم مالية صغيرة يسهل تداولها.
- 2. توفير أداة مالية جديدة:** مما يتيح تنوع أكبر في الأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة المصرية ويُمكن المستثمرين والمطورين من التداول بسهولة على العقارات.
- 3. زيادة الشفافية:** يقوم السوق على قواعد معلنة للإفصاح تزيد من مستوى الشفافية والمعلومات المتاحة حول الصفقات العقارية، وبالتالي تحفيز المستثمرين على المشاركة بثقة أكبر في السوق.
- 4. جذب الاستثمارات:** يستهدف السوق جذب الاستثمارات المحلية والدولية، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويزيد من الاستثمارات في قطاع العقارات، ويساعد على تحقيق مستهدفات الحكومة الخاصة بتصدير العقار.
- 5. التحفيز على تسجيل الملكية العقارية:** حيث أن قواعد الإدراج تشترط أن يكون التعامل على العقارات المسجلة بالشهر العقاري.

جدير بالذكر أنه تم تجهيز منصة التداول والانطلاق الفعلي للسوق يتوقف على الانتهاء من الإطار التشريعي وقيام شركات السمسرة بالحصول على التراخيص المطلوبة لبدء العمل.

وجاري تجهيز نظام التسوية عقب حصول شركة تسويات لخدمات التقاص على ترخيص من الهيئة لتسوية عمليات تداول الحصص العقارية.

وبناءً على مشاورات مع عدد من المطورين العقاريين يمكن دراسة التنسيق مع هيئة المجتمعات العمرانية للتواجد كطرف في عملية التداول خاصة فيما يتعلق بالعقارات التي يتم نقل ملكيتها عن طريق المطور العقاري.

خامساً: تنشيط البورصة السلعية:

47. تُعد البورصة السلعية آلية هامة لتنظيم عمليات التداول والمتاجرة في أسواق السلع الحاضرة والمنتجات الاستثمارية ذات الصلة، وتهدف البورصة المصرية إلى توسيع نشاط البورصة السلعية وذلك عن طريق زيادة أنواع وأصناف السلع المتداولة بها.

وجاري بالتنسيق مع مجلس إدارة البورصة السلعية العمل على عدد من المحاور لتنشيط البورصة السلعية، ومنها:

1. التوسع في حرية المزايدة بين التجار للسلع الاستراتيجية ويكون التداول بسعر محدد فقط للمصانع وحسب احتياجاتها الفعلي.

2. زيادة عدد السلع المدرجة بها من قطاعات متعددة مثل قطاع البترول وقطاع التعدين وخام الذهب، والقطن والأسمدة.

3. السماح للتجار الأجانب بالشراء من خلال البورصة السلعية بعد قيدهم بها كوسطاء مما يشجع التصدير وتوفير عملات أجنبية.

4. أن تكون مشتريات الجهات الحكومية الرئيسية مثل هيئة الشراء الموحد والشركة القابضة للصناعات الغذائية وغيرها من الجهات من خلال منصة البورصة السلعية لتوفير آلية تسعير أفضل.

5. إلزام مطاحن القمح التي تقوم بالشراء من البورصة السلعية بإعادة بيع الدقيق من خلال البورصة السلعية لتوفير آلية تسعير أفضل من خلال قوى العرض والطلب.

6. دراسة إمكانية تداول العقود الآجلة على بعض السلع خاصة الذهب.

المحور السادس: الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب والعلاقات الدولية

أولاً: الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب

حيث أن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لصناعة سوق المال لذا فإن البورصة المصرية تولى اهتماماً بالغاً بتطوير العنصر البشري سواء العاملين بالبورصة المصرية أو الشركات العاملة في السوق ونشر الثقافة المالية بين كافة فئات المجتمع خاصة الشباب من خلال برامج متميزة للتدريب ونشر الثقافة المالية ويتضمن هذا المحور ما يلي:

48. توفير أفضل البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين بالبورصة المصرية سواء الأكاديمية أو المهنية في ضوء احتياجات البورصة المصرية بعد تحليل لنوعية الشهادات الدراسية التي حصل عليها العاملون لتحديد النوعية التي بها عجز والتي بها فائض، ومن ثم الدفع نحو الحصول على الشهادات التي لا يتوافر العدد المناسب منها بالبورصة المصرية مثل الشهادات المهنية المتعلقة بأنشطة سوق المال وتحليل المخاطر المرتبطة به مثل شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، وشهادة المراجع الداخلي المعتمد CIA، وشهادة مدير المخاطر المالية FRM.

49. تطوير المحتوى العلمي لدورات تدريب العاملين بالشركات الأعضاء بالبورصة المصرية والتوسع في تلك الدورات والبرامج التدريبية حتى بدون اشتراط الحصول على ترخيص لمزاولة وظيفة بعينها داخل الشركات الأعضاء.

50. مشاركة شركات السمسرة والشركات المصدرة ضمن الحملات الترويجية والإعلانية والمؤتمرات والندوات التي تقوم بها البورصة المصرية لتسهيل الوصول لأكبر عدد ممكن من العملاء الجدد خاصة الشباب من خلال التواجد بالجامعات والنوادي ومراكز الشباب لتوعية الشباب بمفاهيم الاستثمار والفكر الاستثماري، ولضمان التواصل السريع والفعال مع العملاء الذين أبدوا اهتماماً بالاستثمار في البورصة المصرية استجابة للحملات الترويجية.

- 51.** تكثيف التدريب والتوعية في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية للشركات والتركيز على أهمية تخفيض الانبعاثات للشركات التي تُصدر أو تستهدف التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي، لمساعدة الشركات على تصدير منتجاتها وتوفير العملات الأجنبية.
- 52.** إنشاء مركز رئيسي لعقد المؤتمرات والاجتماعات والأحداث المختلفة، بتحويل قاعة التداول التاريخية إلى قاعة مؤتمرات، على أن تضم مركز الابتكار ومتحف البورصة المصرية.
- 53.** التخطيط لعقد مؤتمر سنوي تحت عنوان «أسبوع المستثمر» بمشاركة كافة الشركات العاملة، على أن يتضمن اجتماعات وحلقات نقاشية وذلك بمقر البورصة المصرية التاريخي، وقيام الشركات العاملة بعرض خدماتها على المستثمرين المصريين وغير المصريين.
- 54.** تشجيع الشركات المشاركة في الحملات الترويجية على توزيع أسهم دون مقابل على طلبة الجامعات ممولة من المساهمين الرئيسيين أو أية طريقة أخرى للتمويل توافق عليها الجمعية العامة للشركة.
- 55.** رفع مستوى وتنوع الخدمات المقدمة للمستثمرين والتوسع في مكاتب تمثيل للبورصة المصرية في المحافظات بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- 56.** عقد برامج تدريبية وتوعوية عن أساسيات الاستثمار في البورصة المصرية لرواد منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك تفعيل منصة EGX Talks، وتطوير تطبيق خاص بالبورصة المصرية (Mobile App) على أن يحتوي على تطبيق المحاكاة «Stockriders»، وعقد مسابقة بين طلبة الجامعات والشباب حديثي التخرج.
- 57.** الاستمرار في عقد «مؤتمر البورصة للتنمية»، برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء للتواصل بشكل مباشر مع المستثمرين والشركات المتواجدة في المحافظات المختلفة لتوعية هذه الشركات بأهمية القيد بالبورصة المصرية كأداة تمويل توسعاتهم واستثماراتهم.

ثانياً: العلاقات الدولية

58. البورصة المصرية عضواً بالاتحاد العالمي للبورصات WFE، واتحاد أسواق المال العربية AFCM، واتحاد البورصات الإفريقية ASEA، والاتحاد اليورو-آسيوي للبورصات FEAS، ومبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة UNSSE، وتحرص البورصة المصرية على المشاركة والتواجد في تلك الاتحادات لتبادل الخبرات والمعلومات مع الأعضاء والعمل على الترويج للاستثمار في السوق المصري، وتعزيز مكانة البورصة المصرية على كافة المستويات، وذلك من خلال:

أ. تعزيز الروابط والتعاون مع البورصات الدولية والإقليمية ليشمل ذلك تبادل المعلومات والخبرات وتطوير المشاريع المشتركة وتبني أفضل الممارسات وكذا توقيع اتفاقيات تعاون مع تلك البورصات.

ب. رفع مستوى التنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري المصرية بالخارج بهدف تعزيز التعاون والمساهمة في الترويج للاستثمار في البورصة المصرية.

ج. المشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة، وإجراء حملات ترويجية على المستوى الإقليمي والدولي، وتوفير المواد الترويجية بلغات مختلفة بهدف تشجيع المؤسسات والأفراد الأجنبية على الاستثمار في البورصة المصرية.

د. بحث إمكانية تفعيل الربط بين البورصة المصرية والبورصات الإفريقية والعربية والدولية لتقديم خدمات مشتركة بين المتعاملين في السوق المصري والأسواق العربية والأفريقية.

المحور السابع: التكنولوجيا المالية

تستهدف استراتيجية البورصة المصرية العمل على تطوير البنية التكنولوجية للسوق بصفة عامة، وعلى الأخص تحديث نظام التداول، وتطوير كافة الأنظمة المساعدة داخل البورصة المصرية ولدى الشركات العاملة وفقاً لأحدث تقنيات التكنولوجيا المالية FinTech، من خلال:

59. لجنة التكنولوجيا المالية: تم تشكيل لجنة من خبراء البورصة المصرية لدراسة كافة المشروعات المطلوبة للتطوير ووضع خطط للنهوض بكافة النواحي التكنولوجية التي تساعد البورصة المصرية على القيام بمهامها.

60. إنتاج وتسويق نظم وتطبيقات جديدة: تسعى البورصة المصرية من خلال الذراع التكنولوجي لها (شركة مصر لنشر المعلومات) لتطوير كافة النظم المرتبطة بالتداول والرقابة على التداول ومختلف التطبيقات التكنولوجية المساعدة وتسويقها سواء بين الشركات العاملة أو الشركات المقيدة للمساهمة في زيادة معدلات السيولة وجذب مزيد من المستثمرين، من خلال نظم تكنولوجية بأيدي مصرية.

وقد تم البدء بألية التصويت الإلكتروني E-Magles، وجاري التوسع في توفير نظم الإدارة والمكاتب الخلفية ونظم في مجال نشر المعلومات، وسوف يتم بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية العمل على باقي الآليات مثل Digital Onboarding, e-KYC بالتعاون مع مركز الابتكار والمختبر التنظيمي.

وجاري العمل على نظام إلكتروني للإفصاح يستخدم لغة الـ XBRL لتمكين الشركات من إعداد إفصاحاتها المالية وغير المالية ونشرها بعدة صيغ وتبادلها إلكترونياً، كما يقوم هذا النظام بتجميع وتبويب المعلومات المالية وغير المالية للشركات المدرجة بالإضافة إلى توحيد مسميات الحسابات والمصطلحات المستخدمة بالتقارير المالية من خلال ما يُعرف بالـ Taxonomies وهي عبارة عن قوائم خاصة تضم تعريف وتصنيف للمئات من المصطلحات المحاسبية للتقارير المالية حسب المعايير السائدة في الدولة.

وجاري إبرام إتفاقية شراكة بين شركة مصر لنشر المعلومات EGID وأحد أفضل مزودي برامج XBRL على مستوى العالم، وعلى أن يكون إطلاق تلك المنصة خلال عام 2025.

61. إنشاء مركز للابتكار: أنشأت البورصة المصرية مركز للابتكار «CORBEH» ليكون بمثابة حاضنة أعمال للمبتكرين ويقوم بتوفير بيئة تفاعلية محفزة للابتكار والعمل المشترك من أجل تحويل الأفكار الجديدة والمبتكرة إلى نماذج عمل أولية بشكل سريع وفعال، ولهذا يعتبر مركز الابتكار بالبورصة المصرية «CORBEH» هو نظام متكامل للابتكار يطلق عليه One Stop-Shop EcoSystem. وهو بمثابة بيئة اختبار فعلية للمنتجات الجديدة قبل إدماجها داخل الإطار التنظيمي.

الأهداف

- أ. يوفر مساحة عمل مشتركة والموارد اللازمة لدعم المبتكرين ورواد الأعمال.
- ب. ملتقي بين رواد الأعمال وخبراء التقنيات وخبراء الأعمال والجهات التشريعية.
- ج. يمثل وسيلة اتصال فعالة بين رواد الأعمال والشركات الناشئة والمستثمرين.
- د. يقوم بتنظيم مؤتمرات واجتماعات ومسابقات من أجل نشر ثقافة الابتكار في المجتمع المصري وتطوير الخبرات.
- هـ. تطوير خدمات القطاع المالي غير المصرفي من خلال الاعتماد على الشركات الناشئة لخفض التكاليف وجذب عملاء جدد بمعدلات أسرع مما يساهم في استراتيجية الشمول المالي من خلال إتاحة خدمات القطاع إلى كافة فئات المجتمع.

ويستضيف مركز الابتكار بالبورصة المصرية «CORBEH» المختبر التنظيمي Regulatory Sandbox للهيئة العامة للرقابة المالية مع تولى كافة عمليات التشغيل وذلك تحت إشراف الهيئة.

وجارى العمل لإطلاق منصة إلكترونية «CORBEH Digital Lab» بالتعاون مع شركة متخصصة.



The Egyptian Exchange
البورصة المصرية